

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون



الجلسة ٣٣٨٨

المعقودة يوم الأربعاء

٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤

الساعة ١٨/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيد الخصيبي	(عمان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	اسبانيا	السيد يانيز بارنويو
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	جيبوتي	السيد علهاي
	رواندا	السيد بيزيماننا
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد أيواه
	نيوزيلندا	السيد كيتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد إندر فورث

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة برواندا

تقرير الأمين العام عن الحالة في رواندا (S/1994/640)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها

بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the
. Verbatim Reporting Section, Room C-178

افتتحت الجلسة الساعة ١٩/٢٠

إقرار جدول الأعمال
أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة برواندا

تقرير الأمين العام عن الحالة في رواندا
(S/1994/640)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول الأعمال. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في رواندا، الوثيقة S/1994/640، ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1994/684 التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس للوثائق الأخرى التالية: S/1994/585، رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لأوغندا لدى الأمم المتحدة؛ و S/1994/586، رسالة مؤرخة ١٦ أيار/مايو موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة؛ و S/1994/608 رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لاسرائيل لدى الأمم المتحدة؛ و S/1994/648 رسالة مؤرخة ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة. أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك. أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيان قبل التصويت.

السيد علهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في مستهل كلمتي أن أتقدم لكم، سيدي

الرئيس، بالتهنئة الحارة على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. ونظرا لما تتمتعون به من خبرة واسعة ومهارات كثيرة فإنني واثق تماما بأننا في أيد أمين. وأود أيضا أن أعرب عن امتنان وفدي العميق للطريقة المثلى التي أدار بها السفير غمباري، ممثل نيجيريا، أعمال المجلس في الشهر الماضي.

لقد استعرض وفدي التقرير الأخير المقدم من الأمين العام عن الحالة في رواندا، وهو تقرير شامل ذو صلة وثيقة بالموضوع وحاو على معلومات وافية. وأن النتائج التي توصل إليها الأمين العام المساعد، السيد رضا، والميجور جنرال باريل في مهمة الأمين العام الخاصة الى رواندا والتي يستند إليها التقرير يرد ذكرها أيضا في مشروع القرار الذي يلتزم توجيه أنشطة بعثة الأمم المتحدة الموسعة لتقديم المساعدة الى رواندا.

يذكر الأمين العام في تقريره، ونحن نتفق معه تماما، ما يلي:

«ليس من المقبول أن تظل المذابح مستمرة بعد قرابة شهرين من انفجار العنف... وهناك خطر أن تؤدي هذه المذابح، إذا لم توقف، الى أعمال تآرية وأعمال تآرية مضادة، فتبدأ بذلك دورة طويلة من العنف» (S/1994/640، الفقرة ٢٨)

ومما لا شك فيه أن لب الموضوع يتلخص في أنه يجب وقف أعمال القتل على الفور. وإذا كان ذلك صحيحا فمن الواضح تماما أننا نخدع أنفسنا عندما نؤكد الجانب المتعلق بحقوق الإنسان من هذه المأساة، مهما كانت تلك المأساة مروعة بالنسبة لنا. ولن ينكر أحد أن التركيز على الجوانب المتصلة بالأعمال الإجرامية والإبادة الجماعية وانتهاك حقوق الإنسان التي تكتنفها الحالة أمر ضروري، ولكنه إذا ما استخدم كنهج إزاء الحالة المستمرة في رواندا سيجعلنا نركز على العلاج بعد فوات الأوان بدلا من معالجة السبب الحقيقي واتخاذ الوقاية اللازمة من المرض. أما الجوانب السياسية والعسكرية الحاسمة فنجدها منزوية بينما يتحسر المجتمع الدولي وبشكل جماعي محاولا تحديد الملوم عما حدث بالفعل. وفي الوقت نفسه لا يزال الآلاف من البشر يقضون نحبهم يوميا وهو أمر غير مقبول البتة.

الجنسيات تكون تحت تصرف مجلس الأمن. وانها لمهزلة لا يمكن تصديقها أن تحترق رواندا بينما تعترف الأمم المتحدة على الكمان. وقد تكمن الجريمة، في الواقع، لا في انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال القتل بل في حقيقة أن هذا يمكن أن يحدث وربما سيحدث مرة أخرى، واننا سنكون غير مجهزين للتعامل معه كما نحن الآن.

لقد انفضنا وقتا طويلا في تنظيم استجابة للحالة في رواندا، وبات الوقت حاسما. إن وفد بلادي، بعد أن سجل قلقه العميق، يؤيد بالرغم من ذلك مشروع القرار الحالي كوسيلة لتحريك الأمور. ويجب علينا أن نناشد مرة أخرى الأطراف الرواندية على أساس الآثار المترتبة عليها وعلى جيرانها إذا ما أوقفت أعمال القتل وتدمير بلادها وإذا ما عادت الى المفاوضات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جيبوتي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم أيضا، سيدي، على توليكم المنصب المهيب، منصب رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أعرب أيضا، عن التقدير والشكر والتعاني لسلفكم، السفير غمباري، الذي أجز، بمؤازرة فريقه القدير جدا، عملا بديعا في قيادة مجلس الأمن خلال الشهر المنصرم.

إن مشروع القرار المعروض علينا يركز على ما يمكن لنا أن نفعله أكثر مما فعلنا للمساعدة على تخفيف شدة المذبحة المروعة في رواندا. إن هذه المذبحة تكاد، من حيث حجمها، تصبح مذبحة ليس لها مثيل. واتضح ذلك منذ بدأت المذابح في بداية نيسان/أبريل. وقد وصف وفد بلادي ذلك في بداية أيار/مايو، ومن هذا المقعد، بأنه إبادة جماعية. وحتى تقرير الأمين العام خلص الآن الى نتيجة مفادها أنه «لا يكاد يكون ثمة شك أنها تشكل جريمة إبادة

الأجناس» (S/1994/640، الفقرة ٣٦). ويشعر وفد بلادي بالانزعاج أن الأمر قد استغرق وقتا طويلا بالنسبة للأمين العام لكي يستخدم هذا الوصف في تقاريره، التي تستند إليها بصورة كبيرة أعمال مجلس الأمن.

وإذا كنا أوشكنا الآن على تشكيل القوة التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا المخول بها ولكننا نتوقع أن البدء في وزعها سيتطلب ثلاثة الى أربعة أسابيع، فإن الأمر هنا لا يتعلق بثلاثة الى أربعة أسابيع، وإنما بعشرات الألوف من البشر الذين سيلقون حتفهم. فضلا عن ذلك، فإننا في الاعتماد، كمصدر للقوات، على قارة واحدة غير مستعدة أساسا للتعبئة أو الوزع السريعين، ولا مجهزة لهما، إنما نكون قد أوجدنا هيكلًا ضخما متعدد المراحل مضيقا للوقت لا يمكن تحريكه إلا عندما توافق كل الأطراف الفاعلة، متى وأين شاءت، على المساهمة بأدوارها.

وفي ظل هذه الخلفية من التردد الدولي فإن أهداف ونوايا الطرفين المتحاربين في رواندا ما زالت كما هي، وما زال القتال مستمرا. إن النداءات الواردة في مشروع القرار الحالي بوقف إطلاق النار أضعف من النداءات السابقة، وهذا ما لا يغيب عن بال الطرفين الروانديين.

ولا يمكننا أن نغفل حقيقة أن المطلوب من مجلس الأمن هو مطالبة الطرفين على نحو حازم وقاطع بضرورة وقف القتال فورا، اقترانا بتدابير تدل بوضوح على تصميم المجلس على دعم هذا الطلب. فلا يمكننا أن نستمر في دفع قضايا الأمن والسلم الى خلفية حقوق الإنسان، مهما كانت الأهمية التي تحظى بها لدى البعض منا. إن السبب في وجود هذه الحالة المزعجة لحقوق الإنسان، حيث يموت البشر كل يوم بأعداد غير مقبولة، هو بالتحديد السماح باستمرار القتال؛ ومع احتمال القيام بهجمات مضادة يمكن أن تزداد هذه الحالة سوءا.

إن مجرد إنشاء المزيد من المناطق الآمنة لحماية الضحايا أصبح حيدا عن طريق الصواب. فلا بد من أن نضع العوامل التي تتسبب في وقوع الضحايا، وقد يكون الأمر هنا مسألة تتعلق بإرادة المجتمع الدولي وعزمه على التصرف بطريقة جادة وهادفة في هذه الأزمة. فمن الذي يمكنه أن يوجد اختلافا حقيقيا هنا؟ هذا هو الشاغل الأساسي.

وإذا كانت هناك عبرة تستخلص من هذه القصة العينية الى حد لا يصدق، فقد تكون، كما لاحظها مرات عديدة مسؤول كبير سابق مرموق في أمانة الأمم المتحدة، ان الأمم المتحدة يجب أن تكون لديها قوة لا تحدها السياسات الوطنية، قوة دائمة متعددة

مجلس الأمن الى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن التحقيقات في الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، والذي لا بد أن يتضمن، بطبيعة الحال، الإبادة الجماعية. وعندما يتوفر هذا التقرير، فإن وفد بلادي يريد أن ينظر فيما يتجاوز المسار الذي نسير فيه اليوم. وفيما يتجاوز مشروع قرار اليوم. وربما رغبتنا في أن نطلب الى المقرر الخاص لحقوق الإنسان أن يقدم تقريراً مباشرة الى مجلس الأمن بشأن النتائج التي توصل إليها. وربما توخينا إنشاء بعثة لتقصي الحقائق من جانب مجلس الأمن نفسه. وبعض المنظمات في رواندا يمكن أن توصف بأنها منظمات إجرامية.

إلا أن جهودنا الآن تستهدف إيقاف المذبحة. وسيلي ذلك المزيد من العمل المتصل بالتخفيف من آثارها، واستعادة القانون والنظام في البلاد وعودة المشردين واللاجئين، وبناء هياكل الدولة، وما الى ذلك. وسوف يكون هناك الكثير من العمل بانتظار هذا المجلس وعدد من الهيئات الأخرى والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وسنكون على استعداد للمساعدة بأقصى ما يمكننا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية التشيكية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى الوفد النيجيري.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، بداية، سيدي، أن أعرب لكم عن تهاني وفد البرازيل على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. ونحن على ثقة بأن عملنا في ظل قيادتكم القديرة سيضطلع به بطريقة فعالة وكافية، ويمكنكم التعويل على التعاون الكامل من جانب وفد بلادي.

أود أيضاً أن أعرب عن تقدير وفد البرازيل للعمل الممتاز الذي قام به سلفكم، السيد ابراهيم غمباري، وفريقه الممتاز من معاونين، خلال شهر أيار/مايو الحافل بالأحداث والإنتاج.

إن الحالة في رواندا مازالت تشير فينا الفزع. فخلال الشهرين الماضيين ولد استئناف المواجهة العسكرية وأعمال العنف الواسعة أزمة إنسانية ذات أبعاد مروعة. إن جنون المذابح وأعمال القتل التي تم

ونحن نشعر بالارتباك على حد سواء لأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا وممثليها كانوا حتى قبل اندلاع المحرقة في ٦ نيسان/أبريل على دراية، مثلاً، بالنشرات الإذاعية الملهبة للمشاعر التي تبث في الإذاعة المحلية، والتحركات المريبة للجماعات المسلحة وتدفق الأسلحة الى رواندا. ويشعر وفد بلادي أنه لو تم نقل هذه الوقائع الى مجلس الأمن بصورة قوية حالما علمت الأمانة العامة بها لكنا قد قطعنا شوطاً أبعد مما بلغناه اليوم. وكما هو واقع الحالة، فإننا نتفق مع الأمين العام بأن المجتمع الدولي، طبقاً لما يقوله، قد برهن لدى تصديه للحالة عن «قصوره البالغ» (الفقرة ٤٣).

ويعتزم الأمين العام أن يعيد النظر في قدرة منظومة الأمم المتحدة برمتها على الاستجابة، ونحن نرى أن تقديم المعلومات الصريحة وفي موعدها يمكن أن يكون مفيداً بعض الشيء. وهذه المعلومات يمكن أن تشحذ همة المجتمع الدولي، بدلاً من شله.

لقد استخدمت كلمة "المحرقة" قبل لحظة، ولا يستخدم المرء هذه الكلمة باستخفاف. إلا أننا ونحن نحتفل اليوم بالذكرى الخمسين لنزول قوات الحلفاء على شاطئ نورماندي، فإننا نفكر بالحرب العالمية الثانية بوصفها حرباً ضد نظام أصبح نقيضاً للعالم المتحضر لأنه بالتحديد أشعل محرقة. وما فتئ النظام في رواندا يحاول أن يفعل شيئاً مشابهاً - وذلك باستخدام السكاكين بدلاً من غرف الغاز، واستخدام قوات الانتروهاموي سيئة الصيت، المماثلة لفرق العاصفة النازية، والحركة الجمهورية الوطنية من أجل الديمقراطية والتنمية واللجنة الديمقراطية الجمهورية المماثلة للحزب النازي. وأنه لمن أجل منع بزوغ مثل هذه الأنظمة مرة أخرى أن هذه المنظمة، أي الأمم المتحدة، ولدت قبل ٥٠ عاماً.

إن مشروع قرارنا اليوم يركز على ما سنفعله فيما بعد في الميدان، وما سنفعله بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا في مجال المساعدة للتخفيف من بؤس شعب رواندا. وهذا البؤس نتج عن ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية، والتي نشير الى التقارير التي تفيد بوقوعها في الديباجة. إن الإبادة الجماعية جريمة، ومن البديهي القول، إنه حيثما ترتكب جريمة، يوجد مجرمون. ونذكر أنه في القرار ٩١٨ (١٩٩٤) طلب

في رواندا. وفي هذا المضمار، نقدر عميق التقدير الجهود التي يضطلع بها الأمين العام وممثله الخاص ومنظمة الوحدة الإفريقية والبلدان المجاورة. وإننا نشجعهم بقوة على الاستمرار في عملهم البناء للتوصل الى حسم فوري للموقف.

ويسر وفد بلادي أيضا أنه خلال المداوالات التي أدت الى مشروع القرار المعروض علينا استخدم المجلس مرة أخرى المعيار غير الالزامي، الخاص باستعراض ولاية عمليات حفظ السلم، الوارد في البيان الرئاسي المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/PRST/1994/22). ومن أجل أن تصبح هذه المعايير المقياس الذي تقاس بموجبه عمليات حفظ السلم، يجب أن تطبق على نحو دائم وبالمرونة الكافية، بما يكفل مواجهة الحالات الطارئة وإنجاز ولاية هذه العمليات على نحو فعال.

يعتبر مشروع القرار هذا خطوة ضرورية نحو الاجراءات التي يمكن أن تتخذها الأمم المتحدة حتى قبل تحقيق وقف إطلاق النار. ومن المطلوب القيام بعمل عاجل. وسيصوت وفدي مؤيدا لمشروع القرار هذا لأنه يعتقد أن بوسعه الإسهام على نحو حاسم في إغاثة ملايين الروانديين في محتهم وفي الاستجابة إلى الاحتياجات العاجلة من أجل استعادة الظروف لاستئناف عملية السلم في وقت قريب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي وإلى وفد نيجيريا.

السيد ايواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، يود وفدي أن يعرب عن تقديره لكم وأنتم تتولون رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. ويمكنكم أن تطمئنوا إلى الدعم الكامل من جانب الوفد النيجيري.

أمن وفدي دائما ولا يزال بأن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تتصل من مسؤوليتها إزاء شعب رواندا ولن تتصل منها. إن المجتمع الدولي يشعر بحساسية بالغة إزاء شعب يتعرض لمحنة. وللأسف، لم يكن هذا هو الانطباع تقريبا الذي تولد في القرار ٩١٢ (١٩٩٤)، على الأقل في أعين غالبية الأفراد خارج هذا المجلس بعد

القيام بها على نحو منظم في جميع أنحاء البلاد أودت فعلا بأرواح آلاف مؤلفة من الأبرياء المدنيين. وفي أعقاب أعمال العنف التي لم تهدأ في رواندا، وطبقا للتقديرات الأخيرة، جرى تشريد ما يقرب من ١.٥ مليون نسمة داخل البلاد. وسعيا وراء بيئة أكثر أمنا، أُجبر ٤٠٠ ٠٠٠ رواندي على عبور الحدود، طالبين اللجوء في البلدان المجاورة. ولا نزال نشعر بعميق القلق إزاء هذه الحالة غير المقبولة.

وكجزء من الاستعراض الذي نقوم به للحالة في رواندا، كما يطالب بذلك قرار مجلس الأمن ٩١٨ (١٩٩٤)، اتاحت لنا الفرصة لمناقشة الولاية الموسعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا والطرائق المخططة لوزعها كما أوصى بذلك الأمين العام في تقريره الهام المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/640).

يعرب وفد بلادي عن عميق امتنانه للسيد اقبال رضا، مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلم، وللمستشار العسكري للأمين العام، الجنرال جي. موريس باريل، على ما قاما به من عمل في ظروف صعبة بصورة خاصة خلال بعثتهما الخاصة الى رواندا.

ويؤيد وفد بلادي مشروع القرار المعروض علينا لأن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يقف مكتوف اليدين ولا يمكنه أن يسمح باستمرار أعمال القتل الجماعية وزيادة عدد المشردين ومضاعفة مخاوف المدنيين المهددين. وما زالت حكومة البرازيل تعتقد أنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تسعى للبدء بمهامها بأسرع ما يمكن وينبغي أن يوفر لها ما يكفي من المعدات والأفراد للوفاء بولايتها الثلاثية، ألا وهي المساهمة في توفير الأمن والحماية للمشردين واللاجئين والمدنيين المعرضين للخطر، وتوفير الأمن والدعم لتوزيع إمدادات الإغاثة وعمليات المساعدة الإنسانية، وتطوير جميع الجهود في أجل الوساطة وإجراء المفاوضات بين الأطراف المتحاربة، ليس فقط من أجل التوصل الى وقف لإطلاق النار وإنما أيضا لاستئناف عملية السلم.

وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن جميع الأطراف في رواندا يجب عليها تحقيق وقف لإطلاق النار على نحو عاجل. وهذا لن يسهم في التخفيف من معاناة السكان المدنيين فحسب بل سيسمح أيضا باستئناف عملية السلم. وفي هذا السياق، نرحب بحقيقة أن اتفاق أروشا للسلم مازال يشكل أساسا للحل السلمي للنزاع

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحو لي في البداية أن أعرب لكم عن تهاني وفدي المخلصة على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه. إنكم تأتون من بلد ليس فقط جارا لباكستان، بل أيضا تربطنا به علاقات ودية طوال التاريخ. وأنتم أنفسكم، سيدي الرئيس، لديكم مجموعة كبيرة من الأصدقاء والمعجبين في باكستان، التي عملتم فيها سفيرا لسلطنة عمان، بقدره كبيرة واخلاص عظيم. إن وفدي تحت تصرفكم بالكامل وسيتعاون معكم بالكامل في اضطلاعكم بمسؤولياتكم الجسام. كما أن المهارة والحكمة اللتين أدار بهما السيد ابراهيم غمباري، الممثل الدائم لنيجيريا، أعمال المجلس، مع موظفيه القديرين، خلال شهر أيار/مايو، كانتا أيضا موضع اعجابنا العميق. ويود وفدي أن يعرب عن تقديره وامتنانه الحار للأمين العام على تقريره الممتاز الوارد في الوثيقة S/1994/640. ونعرب أيضا عن تقديرنا العميق للعمل الضخم الذي أنجزه مساعد الأمين العام اقبال رضا والميجور جنرال باريل خلال زيارتهما الأخيرة إلى رواندا. والواقع أن توصياتهم واستنتاجاتهم هي التي قدمت المدخلات الهامة لمشروع القرار الذي ينظر فيه المجلس الآن.

لقد اعتمد مجلس الأمن آخر قرار بشأن رواندا قبل ثلاثة أسابيع تقريبا. ولكن، خلال الفترة الماضية، استمر العنف للأسف في ذلك البلد. وإن بصيص الأمل الوحيد الذي يبدو من محادثات وقف إطلاق النار هو أن الأطراف الرواندية قد استأنفت المحادثات. ومن الأهمية بمكان، في ظل الحالة الراهنة، أن يواصل المجتمع الدولي جهوده من أجل المساعدة على استعادة الظروف الطبيعية والحياة السياسية في رواندا. وفي هذا المضمار، يشعر وفدي بالامتنان بصفة خاصة لجميع الدول التي قدمت بسخاء قواتها من أجل تعزيز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. ومن الأهمية بمكان أيضا توفير الامدادات وسائر الأجهزة المطلوبة لهذه القوات على نحو عاجل للغاية. وأود أن أسجل تقدير وفدي للبلدان التي تقدمت بعروض في هذا السياق.

ويشعر وفدي بالامتنان للأمين العام لتقريره الصريح والواضح عن رواندا. إننا نجد مختلف النقاط

أن جرى، في قمة الأزمة الرواندية، تخفيض قوة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا بدرجة كبيرة من ٢ ٥٠٠ إلى ٢٧٠ رجلا. إن مشروع القرار هذا والقرار ٩١٨ (١٩٩٤) الذي سبقه مكننا الأمم المتحدة من استعادة هيبتها ومن استئناف دورها في الإسهام في أمن وحماية المشردين واللاجئين والمدنيين الذين يتعرضون للخطر في رواندا على نحو فعال.

ويلاحظ وفدي بقلق بالغ استمرار أعمال القتل على نطاق واسع في رواندا. إن المجتمع الدولي تأخر كثيرا في اتخاذ الإجراء اللازم، لكنه الآن يقوم بذلك بالمطالبة بوقف فوري للمذبحة، ووقف الأعمال العدوانية ووقف إطلاق النار. ويجد وفدي نفسه قادرا على تأييد مشروع القرار الحالي اعترافا منه بأنه من الأفضل اتخاذ إجراء متأخر بدلا من عدم اتخاذ إجراء على الإطلاق.

وليس هناك شك في أن الحالة الإنسانية في رواندا تمثل أزمة ذات أبعاد هائلة. وإن مشروع القرار الحالي، الموجه أساسا صوب تقديم المساعدة الإنسانية في رواندا، يتوقع أيضا مشاركة دولية في العملية السياسية في ذلك البلد. وهذا ما ننشده. ولا نزال نعتقد أن إطار أروشا يقدم أساسا دائما يمكن اتخاذه لتسوية سياسية للمشكلة الرواندية. ونأمل أن تمكن الأطراف تلك العملية من أن تؤتي ثمارها وأن تسفر عن تحقيق الهدف المنشود.

الآن بعد أن أعلنت عدة بلدان افريقية عن استعدادها لتقديم القوات، يراودنا الأمل بأن بلدانا أخرى خارج المنطقة ستشق طريقها من أجل الاسهام أيضا في تقديم القوات، والأهم من ذلك، تقديم الدعم التموييني. ولا تزال المشكلة الرواندية مشكلة دولية ينبغي مواجهتها على الصعيد الدولي. وفي هذا الجهد، ينبغي أن تعمل الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الافريقية والدول المجاورة على نحو متضافر دون تنافس. لكن الأهم من ذلك، يجب على الأطراف المتحاربة في رواندا أن تدرك عقم الخيار العسكري كحل للمشكلة وأن تسلم بذلك. لأنها ينبغي أن تعود إلى طاولة التفاوض. ونتمنى لها الخير.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل نيجيريا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

العملية بغية التمكن بسرعة من التصدي للمشاكل التي ستبرز حتما في سياق تنفيذ العملية، وحلها.

في هذا السياق، نرى أن الحكم الوارد في مشروع القرار، والمتعلق باستعراض الحالة دوريا في رواندا على أساس تقارير الأمين العام يتصف بالأهمية. كذلك نرى أن الحكم المتعلق بعدم استخدام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا كقوة عازلة بين طرفي الصراع له ما يبرره. ولقد أحطنا علما بالضمانات التي قدمها الجانبان الروانديان والتي تقضي بأنهما على استعداد للتعاون مع البعثة، ونؤيد طلب مجلس الأمن بأن يلتزم الطرفان بهذه الضمانات حيث أن ذلك له أهمية رئيسية في نجاح العملية. ونحن على اقتناع بالحاجة الى قيام مزيد من التنسيق الوثيق بين الجهود التي يبذلها الأمين العام ومنظمة الوحدة الإفريقية، ومع جيران رواندا، الذين نعتقد أنهم لم يستنفدوا قدرتهم على ممارسة الضغط على الطرفين الروانديين بغية وضع حد عاجل لإراقة الدماء الغزيرة التي تهدر دون مبرر، وبغية حل الصراع واستعادة عملية السلم في رواندا.

إن روسيا، سعيا الى الاسهام في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل التغلب على الأزمة الإنسانية الرهيبة في رواندا، قد أرسلت بالفعل الى تنزانيا فرقة مزودة بالسيارات لتزويد معسكرات اللاجئين الروانديين بالأغذية والامدادات الطبية والمواد الأخرى. وهذا العمل الإنساني نقوم به بالتعاون الوثيق مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي والى سلفي، السفير غمباري وفريقه.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اغتنم هذه الفرصة، سيدي، للاعراب عن سرور وفد بلدي لرؤيتكم تتراأسون مجلس الأمن لهذا الشهر، وعن تقديرنا لوفد نيجيريا على العمل الذي أنجز في الشهر الماضي.

ونود بالمثل أن نعرب عن شكرنا على التقرير الوافي جدا والمفصل الذي قدمه الأمين العام، والذي يمكننا، بما يتضمنه من معلومات وفرتها البعثة الخاصة

التي عرضها مثيرة وتتفق مع التوصيات. ولهذا نشعر بالسعادة لأن المجلس تمكن بعد مناقشة قصيرة من أن يوافق على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا حتى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ولهذا سيؤيد وفدي مشروع القرار المعروض علينا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل باكستان على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي وإلى الوفد النيجيري.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي، أولا وقبل كل شيء، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر وأن أؤكد لكم أنكم يمكنكم أن تطمئنوا إلى التعاون الكامل من جانب الوفد الروسي في اضطلاعكم بمهامكم الجسام. ويود الوفد الروسي أن يعرب أيضا عن اعجابه للممثل الدائم لنيجيريا، السفير غمباري، الذي وجه أعمال مجلس الأمن خلال الشهر الماضي. وإننا نشعر بالامتنان أيضا لمساعدتي السفير غمباري على المساعدة القيمة التي قدموها لنا في المجلس.

إن الاتحاد الروسي يشعر بقلق عميق ازاء الحالة الإنسانية الرهيبة في رواندا: فثمة مئات آلاف الأشخاص قد قتلوا، وهناك ١.٥ مليون شخص بين مشرد ولاجئ. ونحن قلقون جددا من أنه على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، تتواصل الإبادة الجماعية المتعمدة التي يتعرض لها الأشخاص الأبرياء، وتتفشى الأعمال العدائية على نطاق واسع. إن المأساة الإنسانية الجارية في رواندا والمدى الذي بلغته والذي لم يسبق له مثيل، يتطلبان أن يتخذ المجتمع الدولي اجراء عاجلا وفعالا.

لهذا السبب على وجه التحديد سيصوت الوفد الروسي لصالح مشروع القرار المعروض علينا. وإننا نسلم بأن الحالة المعقدة جدا والمتغيرة بسرعة من نواح عديدة في رواندا تلمي الحاجة الى اتباع نهج مختلف، وإلى التخطيط المرن للطوارئ بصفة خاصة. ومع ذلك، يرى وفد بلدي أن تعقد الحالة في رواندا يزيد الحاجة الى إحكام سيطرة مجلس الأمن على سير

ختاماً، نناشد المجتمع الدولي عموماً بمضاعفة الجهود التي يبذلها من أجل شعب رواندا والمساعدة التي يقدمها له بغرض مساعدته على التغلب على هذه المأساة الهائلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي والى وفد نيجيريا.

السير ديفيد هنائي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على توليكم الرئاسة، وأن أشكر السفير غمباري على الروح المرحة والفعالية اللذين أظهرهما خلال ترؤسه المجلس في الشهر الماضي.

لقد تعين على مجلس الأمن أن يتصدى لمسائل عديدة صعبة في السنوات القليلة الماضية، ولكن ما من مسألة تخطت الحالة في رواندا من حيث فظاعتها وصعوبتها. فلا خلاف ازاء حقيقة «وجوب عمل شيء ما». ولكن بات من المتعذر جدا تحديد ما هية هذا «الشيء» واقعياً بغية القيام به.

إن حكومتي ترى أن القوة الصغيرة التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا تستحق كل الشاء على ما أظهرته من شجاعة وتكيف في ظل ظروف صعبة ومروعة. وقائد القوة، الميجور جنرال دالير، أصبح مضرب المثل بهدوئه وسعة حيلته، وبات يحق للأمم المتحدة أن تفخر به.

إن الولاية الإنسانية التي اتفق عليها الشهر الماضي، والقرار الذي نحن على وشك أن نتخذه اليوم والقاضي بوزع ٥٠٠ ٥ جندي اضافي - تعهدت بتقديم عدد كبير منهم مجموعة من البلدان الافريقية ندين لها بالامتنان الصادق - يمثلان الاستجابة الوجيهة والعملية للحالة، وهي استجابة تحاول أن تأخذ في الحسبان الدروس القاسية التي تعلمتها الأمم المتحدة في الصومال، دون أن يعوقها ذلك عن الوفاء بالالتزامات الضرورية بموجب الميثاق.

إن تقرير الأمين العام تقرير ممتاز. ومفهوم العمليات التي يقترحها الآن والتي نؤشك على اعتمادها هو في رأينا المفهوم السليم. والأساس هو ضمان المرونة والسماح لقائد القوة بأن يتكيف مع تغير

الموفدة الى رواندا، من تقييم الحالة هناك مرة أخرى. فالتقرير يصف أزمة إنسانية ذات أبعاد هائلة، يجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لها بجد. وإننا نشعر بالجزع على نحو خاص ازاء تأكيد التقرير بأن عملية إبادة جماعية ترتكب في رواندا. وهذه الجريمة التي يعاقب عليها القانون الدولي، يجب التحقيق فيها، ولا يمكن للمسؤولين عنها أن يفلتوا من العقاب. وفي هذا الصدد، نشني على الجهود التي يبذلها المفوض السامي لحقوق الإنسان ونؤيد ولاية المقرر الخاص لرواندا الذي عينته لجنة حقوق الإنسان - فيما يتعلق بالانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي.

إن مجلس الأمن، ادراكاً منه للحاجة الى العمل بأقصى سرعة وفعالية من أجل التصدي لمأساة بهذه الأبعاد، على وشك أن ينظر في مشروع قرار يحظى بتأييد وفد بلدي. فمشروع القرار يقترح تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، التي أنشئت بموجب القرار ٩١٢ (١٩٩٤)، ومددت في القرار ٩١٨ (١٩٩٤) حتى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ويؤيد مقترحات الأمين العام بشأن الوزع المرن والمرحلي لبعثة الأمم المتحدة الموسعة لتقديم المساعدة الى رواندا، الأمر الذي يمكنها من التصدي لأحداث غير متوقعة يحتمل حدوثها نظراً للخصائص التي تتصف بها الحالة.

ويجب ألا يغيب عن بصرنا حقيقة أن فعالية ونجاح هذه العملية سيعتمدان على توفر القوات والعتاد لدى الأمم المتحدة، وفوق كل ذلك، على الارادة السياسية الصادقة للطرفين وتعاونهما الحقيقي مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا.

في هذا الصدد، نؤكد مجدداً مناقشتنا جميع الأطراف بوقف الأعمال العدائية، وبوضع حد لقتل المدنيين الأبرياء.

أخيراً، نريد أن نعرب عن تقديرنا للوكالات والمنظمات والبلدان التي قدمت مساعدة إنسانية الى رواندا بغية التخفيف من ألم السكان المدنيين، ولتلك البلدان التي تقدم قوات ودعم لوجيستي الى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا.

كذلك نشيد خاصة بالجهود التي يبذلها قائد القوة، الميجور جنرال دالير، من أجل منع فقدان المزيد من الأرواح البشرية، وبغية تحقيق وقف لإطلاق النار بين الأطراف في ظل ظروف صعبة للغاية.

السيد يانيفيز بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحو لي أن أستهل كلامي، سيدي الرئيس، بأن أضم صوتي الى أصوات الزملاء الذين سبقوني في الكلام في التعبير عن سرورنا الكبير إذ نراكم تتراسون أعمالنا وأنعهد بأن أسدي لكم تعاون وفد اسبانيا التام. كما أود أن أعبر عن شكرنا للسفير غمباري ممثل نيجيريا على الطريقة الفعالة جدا التي ترأس بها أعمالنا خلال الشهر المنصرم.

إن تقرير الأمين العام عن الحالة في رواندا ليس بكل تأكيد تقريراً روتينياً. فهو يستند الى البعثة الخاصة التي قام بها السيد رضا، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلم، والميجور جنرال باريل المستشار العسكري للأمين العام. انه تقرير مؤثر جدا في تفاصيله الخاصة بالحالة الإنسانية في رواندا، ويشكل في الوقت ذاته وثيقة غنية بالأفكار عن كيفية مواجهة الحالة من وجهة نظر واجب المجتمع الدولي لتقديم المساعدة.

ويرى الأمين العام أن أعمال القتل الجماعية المنتظمة لجماعات وعائلات تنتمي الى مجموعة إثنية بعينها في رواندا تشكل عملية من قبيل إبادة الجنس. وهذا الرأي ذاته ذكره وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بيانهم بتاريخ ١٦ أيار/مايو.

ويذكر الأمين العام في تقريره أن التقديرات تشير الى أن عدد القتلى يتراوح بين ٢٥٠ ٠٠٠ و ٥٠٠ ٠٠٠ شخص، ويؤكد ما قاله مجلس الأمن في بيانه الصادر في ٣٠ نيسان/أبريل عندما أشار الى أن أعمال الفتك وجرائم القتل وقعت أساسا في مناطق تقع تحت سيطرة أعضاء أو مناصري القوات المسلحة التابعة للحكومة المؤقتة. وتقرير الأمين العام يوفر أيضا بعض التفاصيل ذات الأهمية الخاصة حول الإذاعات وخاصة تلك التي تبثها إذاعة "ميل كولين" التي تحرض الناس على العنف والكراهية العنصرية.

والمجتمع الدولي لا يمكنه أن يقف مكتوف الأيدي في مواجهة هذه الحقائق، خاصة في ضوء الأحكام الإلزامية لاتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨، التي يمكن اعتبارها جزءا لا يتجزأ من القانون الدولي العام.

ستصوت أسبانيا مؤيدة لمشروع القرار الذي يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا لمدة ستة أشهر تنتهي في ٩ كانون

الظروف في الميدان.

إن الحالة الإنسانية في جميع أنحاء رواندا شديدة السوء بطبيعة الحال. والأزمة كبيرة الحجم ونلاحظ من التقرير أن ما يزيد على ربع سكان رواندا قد أضيروا. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية والوكالات التابعة للأمم المتحدة وآخرون من أجل التخفيف من معاناة المشردين واللاجئين. وحكومة بلادي تعهدت بتقديم مساعدات كبيرة لهذا الغرض.

إن انتهاكات حقوق الإنسان في رواندا سبق أن أشار إليها عدد كبير من السفراء، لكن لعله من غير السليم ألا أعود الى ذكرها في هذه المناقشة. من الصائب تماما قيام المفوض السامي لحقوق الإنسان بتعيين مقرر خاص. ونرحب كل الترحيب بأن المفوض السامي الجديد لحقوق الإنسان اتخذ هذه الخطوة باعتبارها إحدى المهام الأولى التي بدأ بها منصبه الجديد.

وتوجد الآن تقارير موثوق بها تماما عن مذابح مفرطة البشاعة وعن أعمال - ونشير الى استنتاج الأمين العام - تعتبر بمثابة إبادة للجنس. وقد فعل خيرا بأن قدم هذا البيان الواضح بأرائه عن هذا الموضوع، ولا يسعنا أن نجعل الأمور تتوقف عند هذا الحد.

أخيرا لا بد أن أقول إن من رأي حكومة بلادي أنه من الأهمية القصوى أن تقوم جميع الحكومات المجاورة وجميع الحكومات الممثلة في هذا المجلس ببذل كل ما وسعها من أجل ضمان الامتثال الدقيق للحظر المفروض على الأسلحة. وبطبيعة الحال هناك بالفعل كم مفرط من الأسلحة في رواندا. وبالطبع إن معظم أعمال القتل ترتكب باستخدام أسلحة بدائية جدا. مع ذلك من المهم ضمان عدم دخول المزيد من الأسلحة الى رواندا وعدم تقديم المزيد من الأدوات التي تؤدي الى زيادة أعداد القتلى وأعمال القتال، وضمان عدم إطالة هذه المعاناة التي استمرت بالفعل أكثر من اللازم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي والى سلفي السفير غمباري ووفده.

في وسعها لوضع نهاية لهذه الحالة التي تثقل على ضميرنا جميعا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل أسبانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى سلفي، السفير غمباري، وإلى وفده. سأطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/684.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، اسبانيا، باكستان، البرازيل، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع باعتباره القرار ٩٢٥ (١٩٩٤). أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الادلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد كيتنغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي، دعوني أبدأ بتهنئتك على توليكم رئاسة هذا المجلس لشهر حزيران/يونيه. ونتطلع قدما للعمل معكم ومع أعضاء فريقكم. كما أود أن أشكر بحرارة باللغة السفير غمباري وأعضاء الوفد النيجيري على العمل الممتاز الذي قاموا به لنا جميعا أثناء شهر أيار/مايو.

وأود أن أعبر عن شكري وتهنئتي للأمين العام المساعد رضا والميجور جنرال باريل على العمل الممتاز الذي قاما به بصفتهما مبعوثي الأمين العام الخاصين الى رواندا. إن نتاج عملهما في تلك البعثة قد زودنا بالفحوى الأساسية للقرار الذي اعتمدها للتو.

ترحب نيوزيلندا ترحيبا حارا باعتماد هذا القرار اليوم. فاعتماده سيمكن الأمانة العامة والبلدان المساهمة بالقوات والعتاد لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا من التحرك قدما على وجه السرعة

الأول/ديسمبر ويحدد طرائق وزعها. وسنفعل ذلك إيماننا منا بأن مشروع القرار يؤكد مجددا على القلق الشديد للمجتمع الدولي إزاء المأساة الإنسانية الفظيعة التي تواجهها رواندا ويؤكد مجددا على التزام المجتمع الدولي بإيجاد حل لهذه الأزمة التي لم يسبق لها مثيل. ونحن نشيد بجميع أعضاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا على عملهم البارع في ظل ظروف بالغة الصعوبة ونؤكد لهم دعمنا الكامل.

إن خطورة الحالة في رواندا تقتضي أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده لإيجاد نهاية فورية لجميع هذه الفظائع والكوارث وتشجيع العودة الى السلم عن طريق اتفاق بين الطرفين وتقديم المساعدة الإنسانية الى المحتاجين إليها وكذلك تقصي الحقائق وضمان محاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وفي هذا الصدد، نؤكد أننا لا نكون، باعتمادنا مشروع القرار المطروح على المجلس الآن، قد انتهينا من النظر في الحالة في رواندا على أساس التقرير المقدم من الأمين العام. بل إن وفدي يرى أن الوقت قد حان للتمهيد لإنشاء لجنة دولية من المتخصصين تقوم بدراسة وتحليل جميع المعلومات المتوفرة عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في رواندا، بغية الوفاء بالشاغل الذي أعرب عنه الأمين العام في الفقرة ١٠ من تقريره حيث يقول إنه:

«لا سبيل الى الجزم بالحقائق وتحديد الطرف الملموم بشكل بات إلا بإجراء تحقيق على نحو سليم، إلا أن فعالية هذه العملية تتضاءل بمرور الوقت الذي يضعف من قوة الأدلة ويشتت الشهود الأحياء».

وهذه المبادرة ستنفذ بشكل مستقل انطلاقا من العمل الهام الذي بدأته لجنة حقوق الإنسان بتعيين مقرر خاص لرواندا. ونحن نمتدح جهود المفوض السامي لحقوق الإنسان، السفير أيا لاسو، الذي زار رواندا وندد بالانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة هناك واسترعى انتباه المجتمع الدولي لهذه الحالة الخطيرة.

أخيرا يود وفدي أن يعبر عن الاستياء الشديد للحكومة الاسبانية إزاء الفظائع والمعاناة التي يتعرض لها سكان رواندا المدنيون وعزمها على القيام بكل ما

وترحب نيوزيلندا أيضا أيما ترحيب بالتسليم في هذا القرار بأهمية التعاون الوثيق بين البعثة وأنشطة مفاوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والمقرر الخاص للأمم المتحدة لرواندا الذي تم تعيينه مؤخرا. إن إعادة تعمير المجتمع الرواندي على أساس احترام حقوق الإنسان ستكون مهمة هامة للمستقبل، ويجب على الأمم المتحدة أن تكون مجهزة لدعم شعب رواندا في هذا الجهد.

ومن حسن الطالع أن يعتمد هذا القرار في اليوم الذي استأنفت فيه الأطراف محادثات لوقف إطلاق النار. ولن نبالغ في التأكيد القوي على أهمية وقف الأطراف للاقتتال المروع الذي لا لزوم له على الفور واحترام تأكيداتها بالتعاون مع البعثة في اضطلاعها بولايتها. ونطالب بأن توافق على وقف إطلاق النار والعمل بجدية وسرعة لإيجاد حل سلمي للعنف الذي أحاق ببلدها.

ولكننا ندرك أنه حتى لو تحقق وقف إطلاق النار، فإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا ستعمل في ظل بيئة غير مستقرة وبالغة الخطورة. وبناء على ذلك من المهم أن هذا القرار قد أكد على أن لدى البعثة سلطة التصرف بحزم دفاعا عن ولايتها، وأن بوسعها أن تتخذ إجراءات قوية ضد الميليشيات أو أي طرف آخر يهدد المواقع والسكان الواقعيين تحت الحماية.

ختاما، أود أن أدلي ببضعة تعليقات على الملاحظات الواردة في الجزء النهائي من تقرير الأمين العام. يذكر أعضاء المجلس أن الأمين العام يقول إن التأخير في الاستجابة الدولية إزاء إبادة الجنس في رواندا دلل على عدم كفاية نظام المجتمع الدولي للاستجابة للأزمات من هذا النوع.

ونؤيد تقييم الأمين العام بأن النظام يتطلب استعراضا لتقوية قدرته على الاستجابة. ومن أوجه القصور الواضحة في النظام الافتقار إلى الآلية الملائمة في إطار المجلس للمناقشة المناسبة للشواغل التي أدت إلى الاتفاق في القرار ٩١٨ (١٩٩٤) على تأخير الترخيص بإرسال القوة الكاملة إلى رواندا.

ونفهم تماما شواغل أعضاء المجلس والبلدان التي يمكن أن تساهم بالقوات الذين تلمسوا مزيدا من التوضيح لمفهوم العمليات التي اقترحت لتوسيع القوة

لوزع القوة الموسعة.

بيد أن من المهم أن نتذكر الوقائع التاريخية لقرار اليوم. وكما قلت عندما اعتمدنا القرار ٩١٨ (١٩٩٤)، قبل نحو أربعة أسابيع، كنا قد شعرنا باحباط بالغ لأن ذلك القرار، الذي اعتمد إزاء خلفية التقارير المهولة للوحشية البشرية، لم يوافق إلا على مرحلة أولى تجريبية للوجود الموسع للأمم المتحدة في رواندا. وكنا نفضل أكثر بكثير لو كان المجلس قد اتخذ في ذلك القرار الخطوة التي اتخذها اليوم ووافق على كامل مفهوم العمليات الذي اقترحه الأمين العام في تقريره السابق.

ونعتقد أن الموقف التجريبي الذي اتخذته المجلس باعتماده القرار ٩١٨ (١٩٩٤)، أرسل رسالة مشوشة للغاية إلى البلدان التي يمكن أن تساهم بالقوات وإلى الآخرين على حد سواء، حيال التزام المجلس بفكرة بعثة الأمم المتحدة الموسعة لتقديم المساعدة إلى رواندا. ونعتقد أن الأحداث التالية أظهرت أن تلك الإشارة أدت إلى تأخر البلدان المساهمة بالقوات في اتخاذ القرارات بالالتزام بالعملية.

ولكننا في هذا الصدد نود أن نعبر عن تقديرنا البالغ الحرارة للاستعداد الذي أبداه عدد من البلدان من أفريقيا وعروضها للاسهام بالقوات، بغض النظر عن «الضوء الأصفر» ذاك. ونود كذلك أن نعرب عن تقديرنا للبلدان الأخرى مثل الولايات المتحدة التي قدمت عروضاً بالغة الأهمية للمساعدة بالعتاد والسوقيات.

ومن المرحب به بصفة خاصة أن هذا القرار ينهي الشكوك إزاء تصميم المجلس على القيام بكل ما يلزم من أجل رواندا. هذا القرار يبلور رغبة المجلس في أنه ينبغي وزع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا في أسرع ما يمكن لتهيئة الأمن لأبناء رواندا الرازحين تحت الخطر وعمليات الإغاثة الإنسانية الأساسية. وترى نيوزيلندا أن من الأهمية بمكان أن هذا القرار أيضا ينص بوضوح على انشغال المجلس البالغ إزاء إبادة الجنس التي ما برحت تقع في رواندا.

إن القتل المنتظم لآلاف الآلاف من المدنيين الأبرياء كان سمة العنف الرهيب في رواندا. وليس هناك شك في أذهاننا بأن إبادة الجنس قد وقعت، ومن المهم أن المجلس، أخيرا، قد اعترف بهذا رسميا.

غمباري، وأعضاء وفده على الطريقة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إن اتخاذ المجلس للقرار ٩٢٥ (١٩٩٤) يمثل بريقاً من الأمل لرواندا، فالقرار يبين الطرائق المتصلة بوزع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا التي تقرر تعزيزها بموجب القرار ٩١٨ (١٩٩٤). والآن، لا بد من تنفيذ هذا القرار في أقرب وقت ممكن، ومن ثم، فإننا نرحب بما أعلنته عدة بلدان عن توفير قوات للأمم المتحدة أو تزويد تلك القوات بالمعدات التي تحتاجها. وتؤكد فرنسا من جديد استعدادها للمساهمة في تجهيز الكتائب الأفريقية التي سيتم وزعها.

ويرحب وفدي بالقرارات التي اتخذها الأمين العام. ونحن نشكر أعضاء البعثة التي تم إيفادها الى الميدان والتي أنجزت عملاً مفيداً تمهيداً للتنفيذ الفعال لقرارات المجلس. ونشيد مرة أخرى بقاء القوات على الدور الهام الذي اضطلع به؛ فقد تابع بلا كلل، في ظل ظروف صعبة للغاية، جهود الوساطة بين الطرفين الروانديين. وترى بلادي أن الضمانات التي تقدم بها الطرفان الروانديان بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا في تنفيذ قرارات المجلس تمثل عنصراً مشجعاً. ولا بد الآن من الوفاء بهذه الالتزامات.

وتؤكد حكومة بلادي أنه في حين أن الهدف الذي يحظى بالأولوية هدف إنساني، يتعين علينا ألا ننسى أن الحل السياسي وحده هو الذي يقدر على استعادة السلم والاستقرار الدائمين في رواندا. ويجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدورها في تنفيذ عملية السلم التي يجب أن تتم في إطار اتفاق أروشا للسلم. ويذكر وفدي بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري، ونحن نحث الطرفين الروانديين على الإصغاء لصوت العقل والتسامح، وإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار، واستئناف الحوار الذي يجب أن يؤدي الى المصالحة الوطنية. وفرنسا تؤيد أيضاً الجهود الدبلوماسية التي تبذلها بلدان المنطقة دعماً لعملية السلم في رواندا وتحثها على مواصلة تلك الجهود.

إن جميع الدلائل المتوفرة وكذلك تقرير الأمين العام توضح بجلاء حجم المأساة الإنسانية في رواندا. وأن استمرار المذابح وما لا يمكن وصفه إلا بعملية إبادة جماعية أمر لا يمكن احتماله؛ ولا بد من أن يقدم المسؤولون عنها للمحاكمة. ولا بد من مراعاة حقوق

في رواندا. والأسئلة التي تم طرحها كانت هامة وتستأهل الإجابة عليها، ولكن لم يكن لدينا محفل لمناقشة هذه المسائل التي تتطلب معرفة مباشرة.

ويعتقد وفدي أن التاريخ الحديث في المجلس دلت مرات عديدة على أن المشاورات غير الرسمية للمجلس لا توفر المحفل الملائم لأعضاء المجلس ليستكشفوا مع الأمانة العامة، على مستوى العمل اللازم، المسائل الهامة ولكن التقنية التي ينطوي عليها الأمر. كما أن المناقشات الثنائية بين أعضاء المجلس فرادى والأمانة العامة ليست بديلاً مرضياً، لأنها لا تسمح بالتبادل اللازم للأفكار بين مجموعة متنوعة من أعضاء المجلس.

هكذا، وبسبب عدم توفر حلول لهذه المسائل الهامة المتنوعة، أرغم المجلس، في حالة رواندا المأساوية، على المماثلة. وكان هذا أمراً سيئاً للأمم المتحدة وبالغ السوء لشعب رواندا.

إننا نعتقد أن الاستعراض المقترح لمنظومة الأمم المتحدة من حيث استجابتها للالتزامات مثل الأمانة في رواندا يجب أن يعالج هذه المسألة وغيرها من أوجه القصور الهيكلية. وقد قدمت نيوزيلندا مقترحات محددة لمعالجة مثل هذه المسائل في مناسبتين في الأشهر الـ ١٢ الماضية، بصورة غير رسمية أولاً وبصورة رسمية في الآونة الأخيرة خلال رئاسة نيوزيلندا للمجلس في نيسان/أبريل. وتبين الوثيقة S/PRST/1994/22 المؤرخة ٣ أيار/مايو ١٩٩٤ أنه لم يكن بالإمكان التوصل الى اتفاق بشأن التدابير المتصلة بتحسين إدارة المجلس لعمليات حفظ السلم. وقد تقرر أن يبقى المجلس هذه المسألة قيد الاستعراض.

وفي ضوء التعقيبات التي قدمها الأمين العام في تقريره ستضمن نيوزيلندا حقاً أن تتم متابعة عملية الاستعراض هذه بنشاط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل نيوزيلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى سلفي السفير غمباري ووفده.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أولاً، سيدي الرئيس، أن أقدم لكم بتهاني وفدي على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأن أقدم بالشكر لممثل نيجيريا، السفير

ونحن لا نؤيد الربط المتعمد لأعمال المجلس بأعمال الهيئات الأخرى. لذا، نود أن نعرب عن تحفظاتنا إزاء العناصر الواردة في القرار والمتصلة بالمقرر الخاص لحقوق الإنسان.

السيد إندر فورث (الولايات المتحدة الأمريكية)
(ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، يسرني سرورا بالغا أن أهنئكم، كما فعل الآخرون، بمناسبة توليكم لرئاسة المجلس. وإنني على ثقة من أنكم ستواجهون التحديات الماثلة أمامنا خلال شهر حزيران/يونيه بمهارة دبلوماسية كبيرة. ونؤكد لكم أنكم ستحظون بتأييدنا ومساعدتنا الكاملين في هذا المسعى. وأود أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم، السفير غمباري ممثل نيجيريا على الطريقة الممتازة التي تناول بها هو ووفده العديد من المهام الصعبة التي واجهها المجلس في شهر أيار/مايو.

وسأكون مقصرا للغاية إن لم أشكر الأمين العام أيضا وكل الذين قاموا بإصدار التقرير المؤرخ ٣١ أيار/مايو، الذي أدى الى اتخاذ هذا القرار للتو، وبالتحديد الأمين العام المساعد السيد رضا والميجور جنرال باريل والميجور جنرال دالير. إن ما أبداه هؤلاء الرجال الثلاثة وكل الشجعان الذين عملوا بلا كلل من أجل احتواء الأزمة التي عصفت برواندا، من شجاعة شخصية وتغان يستحق الثناء العاطر.

لقد تناول تقرير الأمين العام المسائل التي طرحها المجلس في القرار ٩١٨ (١٩٩٤). وفي حين أن الردود قد لا تكون إيجابية بالقدر الذي نتمناه، فإننا نسعى معا الى بذل قصارى جهدنا لتحسين حالة مروعة حقا. ونأمل أن تكون إجراءات المجتمع الدولي فعالة في وقف أعمال القتل، وحماية المدنيين الأبرياء، وتوصل الطرفين المتحاربين الى وقف إطلاق النار، والحث على استئناف المفاوضات، والتعجيل بإيصال المساعدات الإنسانية. وسعيا منا الى تحقيق هذه الأهداف، رأينا أنه من الضروري أن نحدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا بدقة قدر الإمكان، آخذين بعين الاعتبار العوامل الوارد ذكرها في البيان الرئاسي للمجلس في ٣ أيار/مايو ١٩٩٤، والبقاء في حدود الموارد المتاحة.

ولا نريد أن يكون هناك أي لبس بشأن مهام بعثة

الإنسان. وفي هذا الصدد، يرى وفدي أن زيارة المفوض السامي لحقوق الإنسان، السيد أيا لا لاسو، تحظى بأهمية بالغة. كما نرحب بتعيين المقرر الخاص لرواندا من قبل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد اتخذت بلادي تدابير استثنائية لمساعدة ضحايا النزاع والمشردين واللجئين في البلدان المجاورة. ونحن نعتزم مواصلة تلك المساعدة وزيادتها.

وفرنسا عاقدة العزم على الاستمرار في تشجيع نظر مجلس الأمن في الحالة في رواندا وإيجاد حل ينهي معاناة الشعب الرواندي ويعيد السلم والاستقرار الى ذلك البلد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى وفد نيجيريا.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن الحالة في رواندا، منذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار ٩١٨ (١٩٩٤) تزداد تفاقمًا. ولا تزال الحالة الإنسانية بالغة الخطورة. ووفد الصين، شأنه شأن بقية الوفود، لا يسعه إلا أن يعرب عن عميق قلقه.

وبغية السعي الى إيجاد حل مبكر للأزمة في رواندا يؤيد وفد الصين الوجود المستمر في ذلك البلد لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا وأداءها لدورها الصحيح بما يخفف من معاناة الشعب الرواندي، ومساعدة طرفي النزاع الروانديين على التوصل الى وقف إطلاق النار في وقت مبكر، وتحقيق المصالحة الوطنية في إطار اتفاق أروشا للسلم. الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف الى استتباب السلم والاستقرار في جميع أنحاء البلد. واستنادا لهذا الموقف، صوت وفد الصين مؤيدا للقرار الذي اتخذ للتو.

إن ميثاق الأمم المتحدة يتضمن أحكاما واضحة بشأن ولاية مجلس الأمن والجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة. وينبغي لهذه الهيئات أن تضطلع بنشاط بالولايات الخاصة بها والتي أوكلها إليها الميثاق. وبالتالي، ينبغي لمجلس الأمن أن يمتنع عن الدخول في أنشطة تتجاوز ولايته. ويتمثل موقفنا الثابت في أنه لا بد أن يعمل مجلس الأمن بما يفي بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتمشيا مع الولايات ذات الصلة.

تنزانيا. وتعاقبت وزارة الدفاع مع طائرات مدنية قامت بـ ١٨ رحلة تحمل إمدادات تابعة للصليب الأحمر من كينيا إلى بوروندي. وفي ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بدأت عملية نقل جوي تتضمن ٤١ رحلة لنقل ٦٥٠ ١ طنا من الحبوب وزيت الطعام من تنزانيا إلى بوروندي. ولن أخوض في التفاصيل المتعلقة بما قدمته الأجهزة الإنسانية الأخرى في حكومة بلادي إلى اللاجئين في المنطقة، وفي مهمة تطهير بحيرة فيكتوريا من الجثث، كما تم تخصيص ما مجموعه ١٠٠ مليون دولار أمريكي لجهود الإغاثة المختلفة في رواندا وحولها.

تقع على مجلس الأمن، لدى إرساله قوات إلى مناطق تسودها حالات لا يمكن التنبؤ بها، مسؤولية ضمان عدم إساءة معاملة هذه القوات عمداً. وتحقيقاً لذلك، نؤيد تأييداً راسخاً الفقرة ١٢. وتوسعا في تلك الفكرة، نعتقد أن من غير المقبول احتجاز أي فرد من أفراد بعثة الأمم المتحدة أو أي موظف من موظفي الأمم المتحدة، تحت أية ظروف، أثناء قيامهم بواجباتهم في رواندا، أو حرمانهم من أية حصانة توازي تلك المنصوص عليها في اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب.

إننا نشعر بالأسف إزاء التقارير التي تفيد باستمرار الإذاعات الملهبة للمشاعر التي تبثها إذاعة «ميل كولين» التي أتى على وصفها تقرير الأمين العام، والتي أسهمت بدور في أعمال الإبادة الجماعية التي تناقلتها الأنباء في رواندا. ونطالب بأن تتخذ الأطراف المسؤولة الخطوات الضرورية لإيقاف هذه الإذاعات فوراً.

أخيراً، وكما أعلن الآخرون، مر شهران على اندلاع هذه الأزمة. والمجتمع الدولي قد شعر بالهلع إزاء المأساة التي اندلعت في رواندا، والآلاف المؤلفة ممن لا قوا حتفهم، والآلاف المؤلفة ممن فقدوا بيوتهم ولم يعد لهم مورد رزق، والذين هم اليوم في ميس الحاجة للمساعدة من جانب المجتمع العالمي.

ونحن جميعاً ينبغي أن نضطلع بدور في مواجهة حالة الطوارئ الإنسانية هذه. فهذا القرار، والالتزام الصارم الذي يمثله باسم مجلس الأمن، سيساعد في هذه المهمة.

الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. ونعتقد أن القرار المعتمد للتو يؤكد من جديد وبوضوح ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. إن الوضوح في تحديد البعثة ومدتها عاملان لا بد منهما ويجب أخذهما في الاعتبار في جميع مداورات المجلس.

ونلاحظ بعين الرضا أن الطرفين قد باشرا مفاوضات وقف إطلاق النار. ونأمل أن يستمر هذا الجهد بحسن نية، وأن يصل عما قريب إلى نهاية ناجحة. بيد أنه في الوقت نفسه، لا يوجد وقف فعلي لإطلاق النار ولا يوجد اتفاق شامل بين الأطراف المعنية في النزاع الرواندي، أو مع الأمم المتحدة. وفي ظل هذه الظروف، فإن الأنشطة الوارد ذكرها في تقرير الأمين العام يمكن اعتبارها تتضمن إجراءات للإنفاذ. ونعتقد أن من الأهمية بمكان للدول المساهمة بقوات أن تدرك تمام الإدراك المهمة العسكرية والبيئة المتوقعة.

فضلاً عن ذلك، فإن الوحدات العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة يجب أن تتوافر لها المعدات وقواعد الاشتباك لكي تنجز بنجاح المهمة الموكولة إليها في الدفاع عن نفسها وتوفير الحماية الأساسية للأشخاص الذين يتعرضون للتهديد وضمان إيصال الإغاثة الإنسانية. ولهذا فإن المجلس قد أدرج في هذا القرار التأكيد مجدداً على أن بعثة الأمم المتحدة قد تتخذ إجراءات للدفاع عن النفس.

إن حكومة بلادي تقف بثبات وراء تدخل بعثة الأمم المتحدة في رواندا. وتحقيقاً لهذا الغرض، وقّعنا مؤخراً الأوراق اللازمة لإعارة ٥٠ عربة نقل مدرعة للأمم المتحدة لاستخدامها في رواندا. ونحث بقوة جميع البلدان التي تتوافر لديها المعدات أو الجنود أن تقدم كل مساهمة ممكنة للأمم المتحدة في رواندا. ونتوجه بالتقدير إلى أولئك الذين تقدموا فعلاً بعروض ثابتة. وبالإضافة إلى عربات النقل المدرعة التي ذكرتها لتوي، فإن وزارة الدفاع الأمريكية، ومن خلال مكتبها للشؤون الإنسانية وشؤون اللاجئين، قد قدمت الدعم لـ ٣٧ رحلة طيران تحمل ٦٥٠ طناً من إمدادات الإغاثة للاجئين. ومع توفر ٣ ملايين دولار أمريكي قدمها صندوق الاستجابة الدفاعي لحالات الطوارئ، قامت طائرات النقل من طراز C-141 التابعة للسلاح الجوي الأمريكي بـ ١٩ رحلة من تركيا ودبي لإيصال إمدادات وأدوية وشاحنات تابعة للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين إلى

الظروف الأمنية والكافية أمر لا بد منه. وهي تتضمن وقف أعمال العنف في أنحاء البلاد وتحقيق وقف إطلاق النار.

وفي هذا السياق نؤيد الرسالة التي يبعث بها مجلس الأمن عندما يطالب بوقف الأعمال القتالية، وإبرام وقف إطلاق النار، ووقف المجازر فورا، هذه المجازر التي ندينها بشدة.

علاوة على ذلك، نعتقد اعتقادا راسخا بأن أي حل لهذه الأزمة في رواندا يجب أن يستند إلى تسوية سياسية، يشكل فيها اتفاق أروشا للسلم الإطار لاستئناف الحوار.

والآن وقد تم اعتماد هذا القرار من جانب المجلس، فإن الأمر بيد المجتمع الدولي لتنفيذه بالعمية الثابتة التي لا غنى عنها للتخفيف من معاناة الشعب الرواندي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سادلي

الآن بيان بصفتي ممثل عمان. لقد أكد وفد بلادي في مناسبات عديدة لدى مناقشة الحالة في رواندا أن من الأمور الحيوية للأطراف المتنازعة في رواندا أن تعمل على تحقيق وقف لإطلاق النار واستئناف الحوار السياسي بهدف تنفيذ اتفاق أروشا للسلم، هذا الاتفاق الذي يشكل إطارا مناسباً لإنهاء الصراع القائم في رواندا.

ومن المؤسف أنه رغم انقضاء شهرين منذ اندلاع العنف الحالي في رواندا، فإن أعمال القتل والمذابح الجماعية لا تزال مستمرة وأن الجهود الدؤوبة للممثل الخاص للأمين العام، وقائد قوة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا ومنظمة الوحدة الإفريقية لتحقيق وقف إطلاق نار بين الطرفين لم تؤد الى نتيجة. ونرجو أن يكون اجتماع اليوم بشأن وقف إطلاق النار ناجحا وأن يكون خطوة رئيسية لتخفيف معاناة وآلام الشعب الرواندي.

من المشجع أن الحكومة المؤقتة والجبهة الوطنية الرواندية قد أعربت عن قناعتها بأن السلم لن يتحقق إلا من خلال تسوية سياسية. لذلك نحث الطرفين على ترجمة الكلمات الى أفعال باتخاذ خطوات فعالة لوقف القتال وكل أشكال العدوان لصالحهما ولصالح الشعب الرواندي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر

ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى سلفي، السيد غمباري، ووفد بلاه.

السيد بيزيماننا (رواندا) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية): بهذا القرار الذي اعتمد للتو، فإن المجلس قد وافق على المقترحات التي تقدم بها الأمين العام لوزع بعثة الأمم المتحدة الموسعة. كما أن المجلس قد مدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا حتى ٩ كانون الأول/ديسمبر.

وهذا الإجراء يستحق الثناء الجم. غير أن ما يدعو للأسف أنه منذ اندلاع الأحداث المأساوية في رواندا، بدءاً من ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤، فإن استجابة المجتمع الدولي لم تكن على مستوى حجم المأساة في رواندا.

فبعد شهر تقريبا، فإن المرحلة الأولى من وزع بعثة الأمم المتحدة المعززة، التي شهدت تخفيضا مؤسفا وضارا جدا، لم تبدأ بعد. ولهذا، فإننا نرحب اليوم، وبارتياح باقتراح الأمين العام الرامي إلى وزع فوري لكتيبتين إضافيتين في المرحلة الثانية، وذلك في تزامن وثيق مع المرحلة ١، فضلا عن استمرار الاستعدادات العاجلة لوزع الكتيبتين اللتين توختهما المرحلة ٣.

وفي هذا الإطار، نشني على البلدان التي وافقت على تقديم القوات والمساعدة المادية والسوقية وغيرها، الضرورية لتمكين بعثة الأمم المتحدة من المساهمة في أمن وحماية المشردين واللاجئين والمدنيين الذين يتعرضون للخطر، بالإضافة إلى ضمان أمن عمليات المساعدة الإنسانية والمساعدة في تحقيق وقف إطلاق النار.

وبالإضافة إلى ذلك، نود أيضا أن نعرب عن الامتنان لما قامت به الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وغير الحكومية في تقديم المساعدة الإنسانية للتخفيف من معاناة الألوف العديدة من المشردين، سواء داخل رواندا أو في البلدان المجاورة. وفي هذا السياق، فإننا نوافق على ترتيب الأولويات الذي أشار إليه الأمين العام، عندما قال إن المهمة الأولى تتمثل في تنظيم عمليات الإغاثة الإنسانية، والهدف النهائي هو بوضوح تمكين المشردين من العودة إلى ديارهم. ولتحقيق هذه الغاية، فإن تهيئة

السلم مرة أخرى على الطريق الصحيح. ونود أن نشيد بالبلدان الأفريقية التي قامت بشجاعة بتقديم قواتها. ونأمل أن تساعد البلدان الأخرى بقوات وأجهزة وعتاد، ونحن ممتنون لكل البلدان التي سبق أن فعلت ذلك.

إن أزمة رواندا صعبة ومعقدة وهي نتاج لصراع إثني على مدى قرون. ومن ثم فإن حلها قد يستغرق وقتاً طويلاً وجهوداً مضمّنية. لذا، من الضروري والحيوي ألا يتخلى المجتمع الدولي عن المدنيين الأبرياء في رواندا. بل على العكس من ذلك، علينا أن نواصل القيام بكل ما نستطيعه لتخفيف معاناتهم وإعادة السلم والاستقرار إلى ذلك البلد.

لقد أيد وفدي مشروع القرار لأن خطورة الموقف تتطلب جهوداً مشتركة من جانب المجتمع الدولي لمحاولة إنقاذ أرواح شعب رواندا. ونأمل أن يفتح هذا القرار فصلاً جديداً فيما يتعلق بالحالة المأساوية في رواندا.

أستأنف الآن مهامى كرئيس للمجلس. ليس هناك متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي. بهذا يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٤٥

إن القرار الذي اعتمده تواتوا والذي يقر توصيات الأمين العام حول وزع المرحلتين الأولى والثانية من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا بشكل متزامن، يقضي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا لمدة ستة أشهر يعبر عن انشغال بال المجلس إزاء الموقف المتدهور في رواندا. وتنبع أهمية هذا القرار من أنه خطوة إضافية في الاتجاه الذي شرع فيه المجلس باعتماد القرار ٩١٨ (١٩٩٤)، بهدف تخفيف المعاناة الإنسانية التي تسبب فيها الصراع في رواندا.

وفي ضوء الطبيعة الإنسانية العادلة لمهمة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، يود وفدي أن يرى وزعاً فورياً وعاجلاً للقوات. وريثما يتم ذلك، نناشد الطرفين المتصارعين ممارسة ضبط النفس إلى أقصى حد والتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا لتسهيل مهمتها.

أخيراً، يشني وفدي على جهود الأمم المتحدة والوكالات غير الحكومية لتقديم المساعدة الإنسانية في ظل ظروف صعبة للغاية إلى الشعب الرواندي. ونشني كذلك على الجهود المتواصلة الدؤوبة لمنظمة الوحدة الأفريقية والبلدان المجاورة لوضع جهود